

أنقرة توتر علاقتها ببرلين باحتيال محام للسفارة الألمانية

لمحاولة انقلاب عام 2016. وكانت وزارة الخارجية الألمانية طالبت الحكومة التركية في وقت سابق بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، بحق المعتقلين والسجناء والمشتبه بهم وسجناء الرأي.

وقالت متحدثة باسم الوزارة في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية "ندين أي شكل من أشكال التعذيب وسوء المعاملة، فهي أمور خارجة عن نطاق القانون".

وطالبت المحكمة الحكومية التركية على نحو حثيث "بالالتزام بالمعايير الدولية التي ألزمت نفسها بها"، والتي من بينها، إلى جانب الميثاق الأممي لمناهضة التعذيب، التزامات مجلس أوروبا بالوقاية من التعذيب.

وقبل ذلك كان الصحافي في صحيفة فيلت الألمانية دينيز بوجيل قضى عاما في الحبس في تركيا حتى تم الإفراج عنه في فبراير العام الماضي.

واتهم الادعاء العام التركي بوجيل بالترويج للإرهاب وإثارة الفتن.

وغادر الصحافي الألماني دينيز بوجيل تركيا بعد إطلاق سراحه بعد أن أثار حبهسا جدا واسعا، ولا تزال قضية سارية هناك.

مقبولا دون جدال للبعثة الألمانية في تركيا". وأضاف أن ألمانيا "تعمل بشكل مكثف على توضيح المزاعم وتحريره من الحجز".

بعد تهديد الأوربيين بطوفان من المهاجرين تواصل تركيا ملاحقة العمالين والموظفين في السفارات الغربية

ونكرت در شبيغل أن المحامي قد ساعد السفارة في بحث حول المواطنين الأتراك الذين تقدموا بطلبات لجوء في ألمانيا قبل الاستقبال بأنه يمارس التجسس.

وأضافت أن المسؤولين الألمان "يخشون أن تصل البيانات الحساسة والملفات الكاملة لما يصل إلى 50 طالب لجوء إلى جهاز المخابرات التركي".

وبعض الأشخاص المعنيين هم نشطاء أكراد وأتباع الداعية فتح الله غولن الذي يعيش في المنفى في الولايات المتحدة ويتهمة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأنه خطط

برلين - يمضي النظام التركي قدما في انتهاجه سياسة استعداء حلفائه، فبعد تهديد الأوربيين بطوفان من المهاجرين تواصل تركيا ملاحقة العمالين في السفارات الغربية، وبخلاف المعتاد لموظفين أترك من العاملين في السفارة الأميركية في أنقرة جاء الدور هذه المرة على السفارة الألمانية.

وأكدت وزارة الخارجية الألمانية أن السلطات التركية اعتقلت محاميا تركيا يعمل لحساب السفارة الألمانية في أنقرة في سبتمبر، معتبرة أن هذه الخطوة "غير مفهومة".

وتأتي هذه الخطوة وسط توتر العلاقات بين تركيا وألمانيا التي يقيم فيها نحو ثلاثة ملايين شخص من أصل تركي، بعد تدخل أنقرة مؤخرا في شمال شرق سوريا وتهديداتها بإطلاق موجات جديدة من اللاجئين الفارين من العنف في سوريا نحو أوروبا.

وقال مصدر دبلوماسي ألماني "تم اعتقال محامي التعاون في سفارتنا في أنقرة في منتصف سبتمبر"، مؤكدا تقريراً لمجلة در شبيغل الأسبوعية. وأضاف "اعتقاله غير مفهوم بالنسبة لينا". وتابع أن المحامي "قدم دعماً متعارفاً عليه دولياً، وفي رأينا، دعماً



تصعيد رغم سياسة الترهيب

إيران تستغل التعقيم للتباهي بنصر وهمي على المحتجين

الاتحاد الأوروبي يدعو طهران إلى تجنب العنف تجاه المتظاهرين

الإيرانية منذ الأربعة أي صور جديدة عن الاحتجاجات، مكتفية بنقل مشاهد مظاهرات دعماً للسلطات في العديد من المدن.

ومنذ بداية الاحتجاجات تتالت البيانات والنداءات الدولية المطالبة بإيران بضرورة الإصغاء للمحتجين والابتعاد عن منطلق القوة.

وجاء ذلك بعد ورود تقارير تفيد بتخطيط السلطات وبمعاون مع الحرس الثوري لنصب المشانق لقادة الاحتجاجات المتهمين بالضلوع في العنف، حسب رواية طهران، وخدمة "الجنود الأجنبية".

وفي محاولة بأئسة منها لإسكات المنتقدين لتعايها مع المظاهرات استدعت وزارة الخارجية الإيرانية السفير السويسري في طهران، الأربعاء، بسبب تصريحات وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو التي عبر فيها عن دعمه للمحتجين الذين تظاهروا في إيران.

وعلى صعيد آخر، وفي محاولة أخرى لترهيب المتظاهرين، قضت محكمة إيرانية بسجن 6 نشطاء بيشين، في قضية قوبلت باتفاقيات دولية، بالتزامن مع استمرار الاضطرابات.

وذكر مرصد حقوق الإنسان في إيران، ومقره نيويورك، الخميس، أن المحكمة أصدرت أحكاماً بالسجن لمدد تتراوح بين 6 و10 سنوات، وفق ما نقلت "الأسوشيتد برس".

وتشير الأرقام إلى توقيف السلطات نحو 1000 شخص خلال الاحتجاجات، كما تسببت هذه الموجة من المظاهرات في حرق محتجين ما يزيد عن 100 مصرف، و50 متجراً.

ويرى مراقبون أن هذه الاحتجاجات تزيد من تضيق الخناق على السلطات الإيرانية المتأثرة باحتجاجات لبنان والعراق المناهضة لحكومتها البلدين وهو ما يهدد النفوذ الإيراني هناك.

وتتواصل المظاهرات في العراق المجاور للمطالبة بحل مشكلات الطبقات الفقيرة ووقف تدخل إيران في الشؤون العراقية.

وزادت معاناة طهران مع تازم الأوضاع الاقتصادية داخلها بمفعول العقوبات الأميركية التي مردها تقليص إيران لالتزاماتها في الاتفاق النووي الموقع في العام 2015، وذلك بعد انسحاب الولايات المتحدة الأحادي منه.

وبات الاقتصاد الإيراني يئن بسبب هذه العقوبات إذ قال الرئيس الإيراني حسن روحاني إن 4 نوفمبر 2018 يمثل "أسوأ أنواع الحظر" ضد بلاده على ممر التاريخ، في إشارة إلى التاريخ الذي بدأت فيه الولايات المتحدة تطبيق الحزمة الثانية من عقوباتها الاقتصادية على إيران وتشمل قطاعات الطاقة والتمويل والمدفوعات الدولية والنقل البحري.

وجاءت تصريحات روحاني عقب إصدار صندوق النقد الدولي توقعات بانكماش الاقتصاد الإيراني 9.5 بالمئة هذا العام، انخفاضاً من تقدير سابق لانكماش نسبته ستة بالمئة.

يحاول الحرس الثوري الإيراني الترويج لتمكنه من إنهاء إخماد المظاهرات التي اندلعت احتجاجاً على قرار الترفيع في أسعار البنزين في استغلال للسلطات في طهران للتعقيم الذي مارسه لتطويق هذه الاحتجاجات بالقوة وقمع المتظاهرين، وهي السياسة التي لاقت تنديداً دولياً وأسعا بالتزامن مع دعوة الاتحاد الأوروبي طهران إلى الابتعاد عن منطلق القوة والإصغاء للمحتجين.

بروكسل - دعا الاتحاد الأوروبي، الخميس، السلطات في طهران إلى تجنب استخدام العنف ضد المحتجين على رفع أسعار الوقود في البلاد، وذلك تزامناً مع حديث الحرس الثوري في إيران عن نجاحات وهمية في تطويق الاحتجاجات بالقوة، مستغلاً في ذلك حالة التعقيم وقطع الإنترنت.

وتأتي الدعوة الأوروبية فيما دخلت الاحتجاجات في إيران يومها السادس، في الوقت الذي تواصل فيه سلطات طهران بدرجة الكثرة لملمة خصومها متهمه إياهم بالوقوف خلف الاحتجاجات.

واستمر الحرس الثوري، الذي توعد منذ البداية بالفتك بالمتظاهرين، في استغلال حالة التعقيم بعد قطع الإنترنت على كامل البلاد لبث مغالطاته من خلال الحديث عن "انتصارات وهمية".

وأشار بيان صادر عن مكتب الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغريني، إلى ورود أنباء حول وجود قتلى وجرحى خلال التظاهرات المتواصلة في إيران، وأضاف البيان أن "المصاعب الاجتماعية والاقتصادية يمكن تجاوزها بالحوار الشامل لا بالعنف".

وقالت وكالات أنباء محلية وسكان إن إيران بدأت في إعادة خدمات الإنترنت في العاصمة طهران وعدد من الأقاليم بعد أن قطعتها السلطات لأيام على مستوى البلاد بهدف احتواء احتجاجات عنيفة على رفع أسعار الوقود.

ونقل التلفزيون الرسمي عن الحرس الثوري الإيراني قوله إن الهدوء عاد في إيران، ونقلت وكالة فارس شبه الرسمية للأخبار عن مصادر مطلعة لم تحدها قولها "خدمة الإنترنت تعود تدريجياً إلى البلاد".

ونقلت الوكالة عن مجلس الأمن القومي، الذي أمر بقطع الخدمة، قوله إن إعادة الخدمة أجيزت "لبعض المناطق، ووفقاً للتقارير الواردة حتى الآن، أعيدت خدمة الإنترنت على الخطوط الأرضية في أقاليم هرمزجان وكرمانشاه وأراك ومشهد وقم وتبريز وهمدان وبوشهر وفي أجزاء من طهران".

وفي إقرار منه باتساع رقعة الاحتجاجات أفاد الحرس الثوري "وقعت حوادث، بعضها كبير وبعضها صغير، نتيجة زيادة أسعار البنزين، في أقل من مئة مدينة عبر إيران".

وجاء في البيان الذي نشره موقع "سبينا نيوز"، الصفحة الرسمية للحرس الثوري، أنه "تم وضع حد لهذه الأحداث في أقل من 24 ساعة، وفي بعض المدن في 72 ساعة".

ويرى مراقبون أن السلطات في إيران استغلت الولاء التام ووضع يدها على الإعلام للتخفيف من وطأة الاحتجاجات حيث لم تبث القنوات

التي اندلعت احتجاجاً على قرار الترفيع في أسعار البنزين في استغلال للسلطات في طهران للتعقيم الذي مارسه لتطويق هذه الاحتجاجات بالقوة وقمع المتظاهرين، وهي السياسة التي لاقت تنديداً دولياً وأسعا بالتزامن مع دعوة الاتحاد الأوروبي طهران إلى الابتعاد عن منطلق القوة والإصغاء للمحتجين.

وتأتي الدعوة الأوروبية فيما دخلت الاحتجاجات في إيران يومها السادس، في الوقت الذي تواصل فيه سلطات طهران بدرجة الكثرة لملمة خصومها متهمه إياهم بالوقوف خلف الاحتجاجات.

واستمر الحرس الثوري، الذي توعد منذ البداية بالفتك بالمتظاهرين، في استغلال حالة التعقيم بعد قطع الإنترنت على كامل البلاد لبث مغالطاته من خلال الحديث عن "انتصارات وهمية".

وأشار بيان صادر عن مكتب الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغريني، إلى ورود أنباء حول وجود قتلى وجرحى خلال التظاهرات المتواصلة في إيران، وأضاف البيان أن "المصاعب الاجتماعية والاقتصادية يمكن تجاوزها بالحوار الشامل لا بالعنف".

وقالت وكالات أنباء محلية وسكان إن إيران بدأت في إعادة خدمات الإنترنت في العاصمة طهران وعدد من الأقاليم بعد أن قطعتها السلطات لأيام على مستوى البلاد بهدف احتواء احتجاجات عنيفة على رفع أسعار الوقود.

ونقل التلفزيون الرسمي عن الحرس الثوري الإيراني قوله إن الهدوء عاد في إيران، ونقلت وكالة فارس شبه الرسمية للأخبار عن مصادر مطلعة لم تحدها قولها "خدمة الإنترنت تعود تدريجياً إلى البلاد".

ونقلت الوكالة عن مجلس الأمن القومي، الذي أمر بقطع الخدمة، قوله إن إعادة الخدمة أجيزت "لبعض المناطق، ووفقاً للتقارير الواردة حتى الآن، أعيدت خدمة الإنترنت على الخطوط الأرضية في أقاليم هرمزجان وكرمانشاه وأراك ومشهد وقم وتبريز وهمدان وبوشهر وفي أجزاء من طهران".

وفي إقرار منه باتساع رقعة الاحتجاجات أفاد الحرس الثوري "وقعت حوادث، بعضها كبير وبعضها صغير، نتيجة زيادة أسعار البنزين، في أقل من مئة مدينة عبر إيران".

وجاء في البيان الذي نشره موقع "سبينا نيوز"، الصفحة الرسمية للحرس الثوري، أنه "تم وضع حد لهذه الأحداث في أقل من 24 ساعة، وفي بعض المدن في 72 ساعة".

ويرى مراقبون أن السلطات في إيران استغلت الولاء التام ووضع يدها على الإعلام للتخفيف من وطأة الاحتجاجات حيث لم تبث القنوات

فرنسا منقسمة بشأن عودة مواطنيها الدواعش

وأوروبا لن تقبل بمحاكمة رعايا فرنسا في بلد يمارس عقوبة الإعدام.

وتقول مصادر فرنسية في شؤون الإرهاب إن المخاوف من هروب جماعي لمعتقلي داعش لدى الأكراد شرق الفرات قد تراجعت بعد الاتفاقات عقدت بين أنقرة وواشنطن وبين أنقرة وموسكو لضبط الوضع الميداني في المنطقة.



وتضيف أنه على الرغم من تهديدات تركيا بشأن المزيد من العمليات العسكرية في تلك المنطقة، إلا أن روسيا والولايات المتحدة حريصتان على ضبط الوضع العسكري في تلك المناطق على نحو لا يؤدي إلى فوضى بشأن إدارة معتقلات الداعشيين هناك.

ومع ذلك تحذر المصادر من أن الوضع الأمني مازال هشاً وقابلاً للانفجار، وأن فرار المقاتلين سيرفع احتمالات قيامهم بهجمات داخل أوروبا نفسها.

وتحذر مصادر دبلوماسية من مغبة سقوط هذه المعتقلات في يد القوات التابعة للنظام السوري. وتعتبر المصادر أن دمشق حينها ستكون في موقع أقوى لمقاومة مصير المقاتلين باستئناف فرنسا أو أي دولة أوروبية أخرى علاقاتها الدبلوماسية مع نظام الرئيس بشار الأسد.

وبدأت في فرنسا ترتفع أصوات تدعو إلى عدم ترك مصير جهادي داعش الفرنسيين للعبث الميداني والسياسي في سوريا، ويقول القاضي ديفيد دي باس، منسق محكمة مكافحة الإرهاب في باريس "إن إعادتهم إلى الوطن هي قضية أمن وعدالة في الأجل الطويل".

وتعتبر أصوات أخرى أنه لأسباب أمنية وجب السيطرة على حركة هؤلاء المقاتلين حتى لا تدفع فرنسا ثمن ذلك مستقبلاً، وأن على الحكومة الفرنسية أن تتعامل مع الصعوبات المتعلقة بالأدلة أو تلك المتعلقة بالجانب العاطفي الغاضب داخل الرأي العام الداخلي.

وترى أوساط فرنسية قانونية أن العدالة تجاه عائلات ضحايا الهجمات، كما مصداقية الدول الغربية في دفاعها عن حقوق الإنسان، تتطلب طرح المسألة من فرنسا على كل أوروبا من هذا المنظار.

وتدعو هذه الأوساط باريس إلى عدم إخفاء الأمر "تحت السجادة"، وأن عدم مواجهة الأمر بقوة الدولة، سيحمل الماء إلى طاحونة التنظيمات الإرهابية الإسلامية التي طالما شككت بدولة القانون وأعتبرتها ادعاء منافقاً.

صدمت الهجمات الدموية التي تعرضت لها العاصمة ومدن فرنسية أخرى، وتميل الحكومة الفرنسية برئاسة إدوار فيليب للخيار العراقي، وكان وزير الخارجية جان إيف لوريان قد أوضح وجهة نظر بلاده في تصريح له في واشنطن في 14 نوفمبر الجاري في واشنطن، معتبراً أنه "يجب محاكمة الجهاديين الفرنسيين في محيط الجرائم التي ارتكبوها".

غير أن مراقبين انتقدوا موقف باريس واعتبروه غير مسؤول، معتبرين أن المحاكم العراقية لا تملك صلاحية النظر في جرائم ارتكبت في سوريا مثلاً، إضافة إلى أن رغبات باريس قد تتعارض مع رغبات بغداد في هذا الصدد، وأنه لا يجوز مقايضة هذا الأمر باتفاقيات سياسية أو اقتصادية.

وتحاول فرنسا، التي يعتبر رعاياها الأكثر عدداً بين الجهاديين من الدول الغربية، التفاوض مع بغداد على تنظيم محاكمات في العراق مقابل مساهمات فرنسية مالية.

وحتى الآن لم يصدر عن السلطة التنفيذية في فرنسا برئاسة إيمانويل ماكرون ما يوحي بأن باريس قد تستعيد 130 مقاتلاً كانوا يقاتلون في صفوف داعش وفق القانون الفرنسي، كما أنه لا وجود لخطة لاستعادة 320 قاصراً فرنسياً من أبناء هؤلاء والموجودين في مخيمات النازحين.

ويدعو مراقبون إلى مراجعة السياسة الفرنسية ويعتبرون أنها لا تلبي بدولة كبرى كفرنسا وبقيها القانونية. ويضيف هؤلاء أن هذه السياسة غير عملية طالما الحكومة العراقية سبق أن استبعدت الأمر، وسبق لوزير الخارجية العراقي محمد علي الحكيم أن قال إن بلاده ليست أرضاً للجهاديين.

ويلفت مراقبون إلى أن هذا الخيار بات متقادماً هذه الأيام بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية الحالية في العراق والتي تهدد المنظومة السياسية العراقية برمتها. ويذكر مراقبون أن منظمات حقوق الإنسان في فرنسا

وما زالت المناير الأوروبية تتساعل حول ما يجب فعله بحوالي 450 مواطناً أوروبياً شاركوا في الأنشطة الإرهابية لداعش والمحتجزين حالياً في سجون "قسد" شرق الفرات في سوريا. ويدور النقاش حول خيارين. الأول، هو نقل هؤلاء إلى العراق وتفويض ذلك البلد أمر محاكمتهم وفق قوانينه، والخيار الثاني، هو القبول بإعادتهم إلى أوطانهم ومثولهم أمام المحاكم الأوروبية.

وفي ما يتعلق بالجهاديين الفرنسيين، فإن باريس تخشى من ردود أفعال الرأي العام الذي مازال تحت



قنابل موقوتة